


التنزيه في صفات الكمال الثابتة للّه - عز وجل - عند السلف

أ.د. ذياب بن مدحل العلوي

أكاديمي سعودي - أستاذ، كلية الدعوة وأصول الدين بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة

ملخص البحث

جاء البحث في مقدمة ، بعدها توطئة وتمهيد ، ثم ستة مباحث ، ثم الخاتمة.

عرّف التمهيد بالتنزيه في اللغة ، وبيّن أنه من: تَنَزَّهَ ، يتنزه ، تنزيهًا ، وأصل الكلمة يدل على البعد ، والمقصود بالتنزيه في حق الله عَزَّوَجَلَّ: تبعيد الله عَزَّوَجَلَّ من النقائص لكمال صفاته ، فكمال الله عَزَّوَجَلَّ من كل وجه يبعده من النقص من كل وجه.

ثم وزّعت الأمور التي يشملها التنزيه في صفات الكمال الثابتة لله عَزَّوَجَلَّ عند السلف على ستة مباحث:

المبحث الأول: تنزيه صفة الكمال الثابتة لله عَزَّوَجَلَّ عن النقص.

المبحث الثاني: تنزيه صفة الكمال الثابتة لله عَزَّوَجَلَّ عن العدم.

المبحث الثالث: تنزيه الله عَزَّوَجَلَّ أن يكون له مثل في صفة الكمال الثابتة له.

المبحث الرابع: تنزيه الله عَزَّوَجَلَّ أن يكون له مشارك في صفة الكمال الثابتة له.

المبحث الخامس: تنزيه صفة الكمال الثابتة لله عَزَّوَجَلَّ عن التحديد ، والتكييف.

المبحث السادس: تنزيه الله عَزَّوَجَلَّ عن صفات النقص المضادة لصفة الكمال الثابتة لله عَزَّوَجَلَّ.

وشرحت كل مبحث شرحًا ميسّرًا ، ثم ذكرت ما يدل له شرعًا ، وعقلًا ، وفطرة.

ثم ذكرت في ختام البحث أهم ما ورد ذكره في البحث.

أ. د. ذياب بن مدحل العلوي
diyabmedhel@gmail.com



Tanzih of the Perfect Attributes that the *Salaf* Affirmed to Allah

Prof. Dhiyab bin Medhel al-Alawi

Saudi Academic, Associate Professor, at the Faculty of Da'wah and Usul ud-Din, in the Islamic University of Madinah

Abstract

This research contains an introduction, preface, six chapters and an ending.

The preface included a definition of the word *tanzih* in the Arabic language, and that it's taken from the verb "*tanazzaha*", "*yatanazzahu*", with the verbal noun "*tanzih*". The root of the word means distance, and the meaning of "*tanzih*" when it comes to Allah is: distancing Allah from defects in His perfect attributes. Allah is perfect from every angle and is far away from any kind of defect.

I distributed the issues that are related to *tanzih* of the perfect attributes that the salaf affirmed to Allah according to the following chapters:

The first chapter: *Tanzih* of the perfect attributes that are affirmed to Allah from defects.

The second chapter: *Tanzih* of the perfect attributes that are affirmed to Allah from nonentity.

The third chapter: *Tanzih* of Allah from anything being like Him in the perfect attributes that are affirmed to Him.

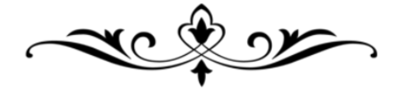
The fourth chapter: *Tanzih* of Allah from having any participant in the perfect attributes that are affirmed to Him.

The fifth chapter: *Tanzih* of the perfect affirmed attributes of Allah from limitation and asking how they are.

The sixth chapter: *Tanzih* of Allah from attributes of deficiency that are opposite to the attributes of perfection affirmed to Allah.

I explained each chapter in an easy way and mentioned after that the evidences for it from the *Shariah*, intellect and *Fitrah*.

After that, I ended the research with an ending containing the most important issues mentioned in the research.



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

المقدّمة

الحمد لله، حمدًا كثيرًا طيبًا مباركًا فيه، كما يحب ربنا ويرضى، أهل الثناء والمجد، أحقّ ما قال العبد، وكلنا لك عبد.

وأشهد أن لا إله إلا الله، شهادة من يطلب أن يكون ممن يسعى بها إليه، ويحفد.

وأشهد أن محمدًا عبدُ لله، ورسول من الإله، اصطفاه فهداه، واجتباه فأعلاه، في دنياه وأخراه.

اللهم صلّ وسلم عليه، وعلى آله وأصحابه وأتباعه إلى يوم نلقاه.

أما بعد؛ فإن أهمية العلم بأسماء الله عَزَّوَجَلَّ الحسنى وصفاته العلا في المكان الذي لا يخفى، وفي العلو الأسمى، فبأسماء الله الحسنى وصفاته العلا يعرف الرب ويعظَّم، قال تعالى: ﴿وَمَا قَدَرُواْ ٱللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِۦ وَٱلْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ وَٱلسَّمَٰوَٰتُ مَطْوِيَّٰتُۢ بِيَمِينِهِۦۚ سُبْحَٰنَهُۥ وَتَعَٰلَىٰ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ [الزمر: ٦٧].

وبها يتعبد العبد ويتذلل، قال تعالى: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ فَٱدْعُوهُ بِهَاۖ وَذَرُواْ ٱلَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِىٓ أَسْمَٰٓئِهِۦۚ سَيُجْزَوْنَ مَا كَانُواْ يَعْمَلُونَ﴾ [الأعراف: ١٨٠].

وكلما كانت معرفة العبد بأسماء الحسنى أكمل، وبصفاته العلا أعلم؛ كانت عبادته أفضل، ودعاؤه أجمل، وحاله أعلى، ومن الله عَزَّوَجَلَّ أقرب، وإليه أسمع.

ومن هنا جاءت فكرة هذا البحث الذي يجلي التنزيه في صفات الإثبات،

ويوضح الكمال في صفات ذي الجلال والإكرام، وهو موضوع أزعم أنه لم يحظ بالجمع إلى الآن، وإن لقيت العناية بالبيان، وإن كان أخوه -أعني به: التنزيه في الصفات المنفية- قد شُرح وفصِّل، وطُوّل فيه واختُصر، من كتب ورسائل، فجاء هذا البحث مكملًا له، ومباركًا عليه، حاملًا عنوان:

«التنزيه في صفات الكمال الثابتة لله عَزَّوَجَلَّ عند السلف»

فأرجو من الله عَزَّوَجَلَّ أن أكون قد وفقت في جمع ما تفرق من كلام أهل العلم في هذه الموضوع، وذلك وَفق الخطة التالية:

يتألف هذا البحث من مقدمة، بعدها توطئة وتمهيد، ثم ستة مباحث، ختامها ختام بأهم ما تقدم في البحث، يتلوها عمل فهرسة لموضوعات البحث ترشد سالكه، وتدل مريد قراءته.

التمهيد: تعريف التنزيه في اللغة، والمقصود به في حق الله عَزَّوَجَلَّ.

المبحث الأول: تنزيه صفة الكمال الثابتة لله عَزَّوَجَلَّ عن النقص.

المبحث الثاني: تنزيه صفة الكمال الثابتة لله عَزَّوَجَلَّ عن العدم.

المبحث الثالث: تنزيه الله عَزَّوَجَلَّ أن يكون له مثل في صفة الكمال الثابتة له.

المبحث الرابع: تنزيه الله عَزَّوَجَلَّ أن يكون له مشارك في صفة الكمال الثابتة له.

المبحث الخامس: تنزيه صفة الكمال الثابتة لله عَزَّوَجَلَّ عن التحديد والتكييف.

المبحث السادس: تنزيه الله عَزَّوَجَلَّ عن صفات النقص المضادة لصفة الكمال الثابتة لله عَزَّوَجَلَّ.

التمهيد

تعريف التنزيه في اللغة، والمقصود به في حق الله عَزَّوَجَلَّ

التنزيه من: تَنَزَّهَ، يتنزّه، تنزيهًا، وأصل الكلمة يدل على البعد، يقول ابن فارس: "النون والزاء والهاء كلمة تدل على بُعد في مكان وغيره، ورجل نزيه الخلق: بعيد عن المطامع الدنية.. قال ابن السكيت: خرجنا نتنزه؛ إذا تباعدوا عن الماء والريف"(١).

وقال الجوهري، وابن سيده، والفيروز آبادي، والزبيدي: التنزه: التباعد(٢).

ومنه: حديث عائشة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهَا قالت: (صنع رسول الله ﷺ شيئًا، فرخص فيه، فتنزّه عنه قوم)(٣)، "أي: تركوه، وأبعدوا عنه، ولم يعملوا بالرخصة فيه"(٤).

---

(١) معجم مقاييس اللغة ص (٩٨٦).

(٢) انظر: الصحاح ص (١٠٣٥)، والمحكم والمحيط الأعظم لابن سيده (٤/ ٢٣٦)، والقاموس المحيط للفيروز آبادي ص (١٢٥٤)، وتاج العروس (٣٦/ ٥٢٣).

(٣) البخاري، كتاب الأدب، باب من لم يواجه الناس بالعتاب، ص (١٠٦٤)، رقم: (٦١٠١).

(٤) النهاية في غريب الحديث والأثر ص (٨٩٦).

ومنه: حديث ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا في القبرين، وفيه: (وكان الآخر لا يستنزه عن البول، أو: من البول)[١]؛ أي: لا يستبعد عنه، أو منه[٢].

والمقصود بالتنزيه في حق الله عَزَّوَجَلَّ: تبعيد الله عَزَّوَجَلَّ من النقائص لكمال صفاته، فكمال الله عَزَّوَجَلَّ من كلّ وجه يبعده من النقص من كل وجه، والبحث هذا في تنزيه صفات الكمال لله عَزَّوَجَلَّ عن النقائص، وتبعيدها عن المعايب.

وهذا المعنى موجود في الخلق، ولله المثل الأعلى، يقال: رجل نزيه؛ أي: يبتعد عما لا يحمد من الأخلاق، لكماله. ونزّه فلانٌ فلانًا: فاقه في النزاهة؛ أي: في كمال الأخلاق والصفات.

و"قيل للفلاة التي نأت عن الريف والمياه: نزيهة؛ لبعدها عن غمق المياه، وذبان القرى، وومد البحار، وفساد الهواء"[٣]، فهي أكمل في جوها من غيرها[٤].

---

(١) مسلم، كتاب الطهارة، باب الدليل على نجاسة البول، ص (١٣٦)، رقم: (٦٧٨).

(٢) انظر: النهاية في غريب الحديث والأثر ص (٨٩٧).

(٣) تهذيب اللغة (٤/ ٣٥٥٥).

(٤) ينظر فيما سبق: الصحاح ص (١٠٣٥)، وتهذيب اللغة (٤/ ٣٥٥٥)، وإكمال الأعلام بتثليث الكلام (٢/ ٧١٢)، والمحكم والمحيط الأعظم (٤/ ٢٣٦)، والقاموس المحيط ص (١٢٥٤).

المبحث الأول
تنزيه صفة الكمال الثابتة لله عَزَّوَجَلَّ عن النقص

كلّ صفة ثابتة لله عَزَّوَجَلَّ في الكتاب والسنة تثبت على وجه الكمال والتمام، لا يشوبها نقص ولا يعتريها عيب، يقول شيخ الإسلام ابن تيمية: "إن الكمال ثابت لله، بل الثابت له هو أقصى ما يمكن من الأكملية، بحيث لا يكون وجود كمال لا نقص فيه إلا وهو ثابت للرب - تعالى -، يستحقه بنفسه المقدسة ... وأن هذا الكمال ثابت له بمقتضى الأدلة العقلية، والبراهين اليقينية، مع دلالة السمع على ذلك"(١).

ويقول ابن القيم: "وهو سبحانه الموصوف من كل صفة كمال بأكملها، وأعظمها، وغايتها"(٢).

ويقول أيضًا: "صفاته كلها صفات كمال محض، فهو موصوف من الصفات بأكملها، وله من الكمال أكمله"(٣).

ويفصّل ما أجمل فيقول: "إنه سبحانه يوصف من كل صفة كمال بأكملها، وأجلّها، وأعلاها، فيوصف من الإرادة بأكملها، وهو: الحكمة، وحصول كل ما يريد بإرادته، كما قال تعالى: ﴿ فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ ﴾ [البروج: ١٦].

---

(١) مجموع الفتاوى (٦/ ٧١).

(٢) بدائع الفوائد (١/ ٦٤).

(٣) بدائع الفوائد (١/ ١٥٢).

وبإرادة اليسر، لا العسر، كما قال: ﴿يُرِيدُ ٱللَّهُ بِكُمُ ٱلْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ ٱلْعُسْرَ﴾ [البقرة: ١٨٥].

وبإرادة الإحسان وإتمام النعمة على عباده، كقوله: ﴿وَٱللَّهُ يُرِيدُ أَن يَتُوبَ عَلَيْكُمْ وَيُرِيدُ ٱلَّذِينَ يَتَّبِعُونَ ٱلشَّهَوَٰتِ أَن تَمِيلُوا۟ مَيْلًا عَظِيمًا﴾ [النساء: ٢٧]، فإرادة التوبة لله، وإرادة الميل لمبتغي الشهوات.

وقوله تعالى: ﴿مَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُم مِّنْ حَرَجٍ وَلَٰكِن يُرِيدُ لِيُطَهِّرَكُمْ وَلِيُتِمَّ نِعْمَتَهُۥ عَلَيْكُمْ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾ [المائدة: ٦].

وكذلك الكلام، يصف نفسه منه بأعلى أنواعه، كالصدق، والعدل، والحق.

وكذلك الفعل يصف نفسه منه بأكمله، وهو: العدل، والحكمة، والمصلحة، والنعمة.

وهكذا المحبة، وصف نفسه منها بأعلاها، وأشرفها، فقال: ﴿يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُۥٓ﴾ [المائدة: ٥٤]، ﴿يُحِبُّ ٱلتَّوَّٰبِينَ وَيُحِبُّ ٱلْمُتَطَهِّرِينَ﴾ [البقرة: ٢٢٢]، ﴿يُحِبُّ ٱلْمُحْسِنِينَ﴾ [البقرة: ١٩٥]، و﴿يُحِبُّ ٱلصَّٰبِرِينَ﴾ [آل عمران: ١٤٦].

ولم يصف نفسه بغيرها من: العلاقة، والميل، والصبابة، والعشق، والغرام، ونحوها، فإن مسمى المحبة أشرف وأكمل من هذه المسميات، فجاء في حقه إطلاقه دونها، وهذه المسميات لا تنفك عن لوازم ومعان تنزّه تعالى عن الاتصاف بها، وهكذا جميع ما أطلقه على نفسه من صفاته العلا

أكمل معنى ولفظًا مما لم يطلقه"[١].

فإذا قلنا: إن الله سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ موصوف بالسمع، فمعناه أن الله سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ متصف بالسمع القائم به حقيقة، فلا يلحقه نقص بأي وجه من الوجوه، يسمع السر وأخفى، القريب والبعيد، لا يشغله سمع عن سمع، فيسمع سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ كل شيء، كما أنه خالق ورازق كل شيء، لا يخفى عليه شيء.

والأدلة على تنزيه صفة الكمال الثابتة لله عَزَّوَجَلَّ عن النقص مما كثر في الكتاب والسنة ذكره، وتنوعت طرقه، وتنوّعت وجوه الاستدلال عليه، مع ما ركزه المولى عَزَّوَجَلَّ في الفطر والعقول، لكن سأحاول أن آخذ بمجامع الأدلة وطرق الاستدلال مع الاختصار، إذ المطلوب فتح الباب، وإرشاد الطريق[٢].

أما الأدلة النقلية فجاءت مجملة وتفصيلية:

أما **الأدلة المجملة** فالمقصود بها: الأدلة التي فيها تنزيه صفات الكمال الثابتة لله عَزَّوَجَلَّ عن النقص على سبيل العموم، دون ذكر صفة معينة، ومن هذا الطريق: الأدلة التي فيها أن لله عَزَّوَجَلَّ الحمد، وأن له المثل الأعلى، وأنه الصمد. ولو كان في صفة من صفاته نقص لما كان له الحمد، ولا كان له

---

(١) طريق الهجرتين ص (٣١٣).

(٢) ينظر في هذه الأدلة النقلية والعقلية: الرسالة الأكملية لشيخ الإسلام ابن تيمية ضمن مجموع فتاواه (٦/ ٦٨) فما بعدها، والمقصود ذكر أدلة كمال الكمال، لا ثبوت الكمال؛ فليتنبه.

المثل الأعلى، ولا كان صمدًا يستحق أن تصمد إليه الخلائق في الشدائد، يقول شيخ الإسلام ابن تيمية: "ثبوت معنى الكمال قد دل عليه القرآن بعبارات متنوعة، دالة على معانٍ متضمنة لهذا المعنى، فما في القرآن من إثبات الحمد له، وتفصيل محامده، وأن له المثل الأعلى، وإثبات معاني أسمائه، ونحو ذلك؛ كله دالٌّ على هذا المعنى"(١).

ويقول شيخ الإسلام ابن تيمية في الأدلة التي فيها أن الحمد لله عَزَّوَجَلَّ: "أخبر أن له الحمد، وأنه حميد مجيد، وأن له الحمد في الأولى والآخرة، وله الحكم، ونحو ذلك من أنواع المحامد، والحمد نوعان: حمد على إحسانه إلى عباده، وهو من الشكر، وحمد لما يستحقه هو بنفسه من نعوت كماله، وهذا الحمد لا يكون إلا على ما هو في نفسه مستحق للحمد، وإنما يستحق ذلك من هو متصف بصفات الكمال، وهي أمور وجودية؛ فإن الأمور العدمية المحضة لا حمد فيها ولا خير ولا كمال، ومعلوم أن كل ما يُحمد فإنما يُحمد على ما له من صفات الكمال، فكل ما يحمد به الخلق فهو من الخالق، والذي منه ما يحمد عليه هو أحق بالحمد، فثبت أنه المستحق للمحامد الكاملة وهو أحق من كل محمود بالحمد والكمال من كل كامل وهو المطلوب"(٢).

ويقول ابن القيم في اشتمال سورة الفاتحة على أنواع التوحيد: "أما توحيد العلم: فمداره على إثبات صفات الكمال، وعلى نفي التشبيه

---

(١) مجموع الفتاوى (٦/ ٧٢).

(٢) مجموع الفتاوى (٦/ ٨٤).

والمثال، والتنزيه عن العيوب والنقائص، وقد دل على هذا شيئان: مجمل، ومفصل.

أما المجمل: فإثبات الحمد له سبحانه ... فأما تضمن الحمد لذلك: فإن الحمد يتضمن مدح المحمود بصفات كماله، ونعوت جلاله، مع محبته والرضا عنه، والخضوع له ... وكلما كانت صفات كمال المحمود أكثر كان حمده أكمل، وكلما نقص من صفات كماله نقص من حمده بحسبها، ولهذا كان الحمد كله لله حمدًا لا يحصيه سواه؛ لكمال صفاته وكثرتها، ولأجل هذا لا يحصي أحد من خلقه ثناءً عليه، لما له من صفات الكمال، ونعوت الجلال التي لا يحصيها سواه"(١).

أما المثل الأعلى فيتضمن أن لله عَزَّوَجَلَّ الكمال المطلق من كل وجه، فصفاته كاملة لا نقص فيها بوجه، يقول ابن كثير: "﴿وَلِلَّهِ ٱلْمَثَلُ ٱلْأَعْلَىٰ﴾ [النحل: ٦٠]؛ أي: الكمال المطلق من كل وجه، وهو منسوب إليه"(٢).

فلله عَزَّوَجَلَّ من كل صفة كمال أعلاها، فهي كاملة لا نقص فيها، يقول القرطبي: "﴿ٱلْمَثَلُ ٱلْأَعْلَىٰ﴾؛ أي: الوصف الأعلى من الإخلاص والتوحيد، قاله قتادة، وقيل: أي: الصفة العليا بأنه خالق، رازق، قادر، مُجازٍ"(٣).

---

(١) مدارج السالكين (١/ ٤٨).

(٢) تفسير ابن كثير (٨/ ٣٢٠)، وانظر: كلام ابن القيم في الصواعق المرسلة (٣/ ١٠٣١) عن المثل الأعلى، وتوجيهه لتفسيرات أهل العلم فيه.

(٣) تفسير القرطبي (١٠/ ٧٩)، وانظر: تفسير البغوي ص (٧١٢).

وله من كل صفة أفضلها، وأطيبها، وأحسنها، وأجملها؛ لأن صفاته كاملة لا نقص فيها، يقول ابن جرير: "﴿وَلِلَّهِ ٱلْمَثَلُ ٱلْأَعْلَىٰ﴾ يقول: ولله المثل الأعلى، وهو الأفضل، والأطيب، والأحسن، والأجمل، وذلك التوحيد والإذعان له بأنه لا إله غيره"(١).

أما دلالة اسم الله عَزَّوَجَلَّ ﴿ٱلصَّمَدُ﴾ على أن صفات الله عَزَّوَجَلَّ كاملة لا نقص فيها فيكفيك تفسير حبر الأمة عبد الله بن عباس رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا له بقوله: هو السيد الذي كمل في سؤدده، والشريف الذي قد كمل في شرفه، والعظيم الذي قد كمل في عظمته، والحليم الذي قد كمل في حلمه، والغني الذي قد كمل في غناه، والجبار الذي قد كمل في جبروته، والعالم الذي قد كمل في علمه، والحكيم الذي قد كمل في حكمته، وهو الذي قد كمل في أنواع الشرف والسؤدد، وهو الله – سبحانه – هذه صفته، لا تنبغي إلا له(٢).

أما طريق التفصيل فالمقصود به الأدلة التي تنزه صفة كمال معينة ثابتة لله عَزَّوَجَلَّ عن النقص، وهذا جاء من طريقين:

الأول: الأدلة التي تدل على كمال صفة معينة: ومن أمثلته: الأدلة التي فيها وصف الله عَزَّوَجَلَّ بأنه الأكبر، والأعلى، والأكرم، وخير الغافرين، وأرحم الراحمين ...، فله عَزَّوَجَلَّ كمال الكبر، وكمال العلو، وكمال الكرم،

(١) تفسير ابن جرير (٧/ ٦٠٠).

(٢) رواه ابن جرير في تفسيره (١٢/ ٧٤٤) بسند حسن، كما في الصحيح المسبور من التفسير بالمأثور (٤/ ٦٨١)، والبيهقي في الأسماء والصفات (١/ ١٥٦)، وأبو الشيخ في العظمة (١/ ٣٨٣)، وابن أبي حاتم في تفسيره (١٠/ ٣٤٧٤).

وكمال المغفرة والرحمة ...، يقول شيخ الإسلام ابن تيمية: "الموجود الواجب أكمل من الممكن، والقديم أكمل من الحديث، والغني أكمل من الفقير، فيمتنع اتصاف الأكمل بالنقائص، واتصاف الأنقص بالكمالات.

ولهذا يوصف سبحانه بأنه: الأكرم، والأكبر، والأعلى، وأنه أرحم الراحمين، وخير الحاكمين، وخير الغافرين، وأحسن الخالقين، فلا يوصف قط إلا بما يوجب اختصاصه بالكمالات، والممادح، والمحاسن؛ التي لا يساويه فيها غيره، فضلًا عن أن يكون لغيره النوع الفاضل، وله النوع المفضول"(١).

الثاني: نفي النقص عن صفة معينة لكمالها: ومن أمثلته: الأدلة التي فيها نفي السنة، والنوم، والموت، لكمال صفة الحياة لله عَزَّوَجَلَّ، والقدرة، والقيومية، فلكمال هذه الصفات لا يلحقه موت، ولا تأخذه سنة ولا نوم، وقد خلق السماوات والأرض ولم يمسه لغوب.

أما **دليل العقل** على تنزيه صفة الكمال الثابتة لله عَزَّوَجَلَّ عن النقص فإن العقول متفقة على أن الكمال للخالق والنقص للمخلوق، فكل صفة تثبت لله عَزَّوَجَلَّ إنما تثبت له على وجه الكمال والتمام(٢).

أمّا **دليل الفطرة** فإن "هذا المعنى مستقر في فطر الناس، بل هم مفطورون عليه، فإنهم كما أنهم مفطورون على الإقرار بالخالق فإنهم مفطورون على

---

(١) النبوات (٢/ ٨٩٤).

(٢) ينظر في هذا: مجموع الفتاوى لشيخ الإسلام ابن تيمية (٦/ ٧٦ - ٧٧)، ودرء التعارض (١/ ٢٩ - ٣٠).

أنه أجل وأكبر وأعلى وأعلم وأعظم وأكمل من كل شيء"[١]، فلا يلحق صفاته نقص بوجه.

يقول ابن القيم: "اعلم أن الله – سبحانه – في الحقيقة هو الدال على نفسه بآياته، فهو الدليل لعباده في الحقيقة بما نصبه لهم من الدلالات والآيات، وقد أودع في الفطر التي لم تتنجس بالتعطيل والجحود أنه سبحانه الكامل في أسمائه وصفاته، وأنه الموصوف بكل كمال، المنزه عن كل عيب ونقص، فالكمال كله، والجمال والجلال والبهاء، والعزة والعظمة والكبرياء؛ كله من لوازم ذاته، يستحيل أن يكون على غير ذلك، فالحياة كلها له، والعلم كله له، والقدرة كلها له، والسمع والبصر والإرادة، والمشيئة والرحمة والغنى، والجود والإحسان والبر، كله خاص له قائم به، وما خفي على الخلق من كماله أعظم وأعظم مما عرفوه منه، بل لا نسبة لما عرفوه من ذلك إلى ما لم يعرفوه ..."[٢].

المبحث الثاني
تنزيه صفة الكمال الثابتة لله عَزَّوَجَلَّ عن العدم

كل صفة ثابتة لله عَزَّوَجَلَّ فإنها منزّهة عن العدم، كما تنزه الله عن النقص عَزَّوَجَلَّ؛ إذ عدمها نقص يُنزّه عنه الله عَزَّوَجَلَّ، فالله عَزَّوَجَلَّ كامل بذاته وبما له من الأسماء الحسنى، والصفات العلا، فيمتنع عليه أن يعدم صفة موجودة، كما

(١) مجموع الفتاوى (٦/ ٧٢).

(٢) مدارج السالكين (٣/ ٤٣٣).

يمتنع عليه أن يتصف بصفة لم تكن موجودة.

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية: "صفات النقص كلها ترجع إلى العدم، وأما الرب تعالى فله صفات الكمال، وهي من لوازم ذاته، يمتنع انفكاكه عن صفات الكمال أزلًا وأبدًا، ويمتنع عدمها؛ لأنه واجب الوجود أزلًا وأبدًا"(١).

والأدلة على تنزيه صفة الكمال الثابتة لله عَزَّوَجَلَّ عن العدم هي الأدلة المجملة في تنزيه صفة الكمال الثابتة لله عَزَّوَجَلَّ عن النقص، فلو عدم منها صفة واحدة لنقص من حمده وصمديته وكونه مثلًا أعلى بحسبها، يقول ابن القيم: "قوله: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ [الفاتحة: ٢]، فإن إثبات الحمد الكامل له يقتضي ثبوت كل ما يحمد عليه، من صفات كماله، ونعوت جلاله؛ إذ من عدم صفات الكمال فليس بمحمود على الإطلاق، وغايته: أنه محمود من وجه دون وجه، ولا يكون محمودًا بكل وجه وبكل اعتبار بجميع أنواع الحمد، إلا من استولى على صفات الكمال جميعها، فلو عدم منها صفة واحدة لنقص من حمده بحسبها"(٢).

ويمكن أن يزاد عليها من الأدلة العقلية ما يأتي:

الدليل الأول: "أن النقص لا يعقل إلا عدم كمال، أو وجود منافٍ لكمال، فعدم العلم والحياة والقدرة يسمى نقصًا، ووجود الصمم والبكم

---

(١) مجموع الفتاوى (٩/ ٢٩٧ - ٢٩٨).

(٢) مدارج السالكين (١/ ٨٦ - ٨٧).

والخرس المنافي لهذه الصفات يسمى نقصًا"(١)، والنقص ممتنع في حق الله عَزَّوَجَلَّ.

الدليل الثاني: أن "صفات كماله من لوازم ذاته، ويمتنع ارتفاع اللازم إلا بارتفاع الملزوم، فلا يعد شيء من صفات كماله إلا بعد ذاته، وذاته يمتنع عليها العدم، فيمتنع على شيء من صفات كماله العدم"(٢).

الدليل الثالث: أن عدم صفة الكمال الثابتة لله عَزَّوَجَلَّ يلزم منه كماله بعد نقصه، أو نقصه بعد كماله، وكلاهما ممتنع في حق الله عَزَّوَجَلَّ(٣).

المبحث الثالث

تنزيه الله عَزَّوَجَلَّ أن يكون له مثل في صفة الكمال الثابتة له

كل ما ثبت في الكتاب والسنة من صفات الله عَزَّوَجَلَّ فإنه يجب إثباته على الوجه الذي يليق بذات الله وجلاله، مع نفي التمثيل عنه؛ لأن الصفة تابعة للموصوف، فكما أن ذات الله عَزَّوَجَلَّ لا تماثل صفات المخلوق فصفاته لا تماثل صفات المخلوق، يقول ابن رجب: "كل ما أثبته الله لنفسه أو أثبته له رسوله ﷺ فإنه حق وصدق، يجب اعتقاد ثبوته مع نفي التمثيل عنه، فكما

---

(١) درء التعارض (٩/ ٣٠٨).

(٢) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية (٩/ ٢٩٨).

(٣) انظر: مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية (٦/ ٣٢٥ - ٣٢٦).

أن الله ليس كمثله شيء في ذاته، فكذلك في صفاته"[١].

وتنزيه الله عَزَّوَجَلَّ أن يكون له مثل في صفة الكمال الثابتة من أهم أسس معتقد أهل السنة والجماعة في أسماء الله عَزَّوَجَلَّ وصفاته، وهو الطريق السليم للسير في أسماء الله وصفاته، وهو الأساس الأكبر في معرفة أسماء الله وصفاته، وهو حجر الأساس في صلة صحيحة على أساس صحيح بين العبد وربه، من لقي ربه به لقيه سالِمًا من سبيل التعطيل، ومعافًى من طريق التمثيل، فبالإثبات يفارق المعطلة، وبنفي التمثيل يفارق الممثلة، يقول الشنقيطي: "إن الطريق السليمة -التي إن متم عليها ولقيتم الله عليها في هذا المأزق الذي ضل فيه الآلاف، فإنكم تلقون ربكم بعقيدة صحيحة في هذا الباب- أنها مركزة على ثلاثة أسس، كل واحد منها في ضوء القرآن العظيم بغاية الوضوح، من لقي الله على اعتقاد هذه الأسس الثلاثة لقيه سالِمًا، ومن أخل بواحد منها دخل في مهواة قد لا يتخلص منها: أول هذه الأسس الثلاثة هو -أيها الإخوان-: أن تلزموا قلوبكم بالطهارة من أقذار التشبيه، وتنزهوا خالق الكون -جل وعلا- عن أن يشبهه شيء من خلقه في أي صفة من صفاته، كائنة ما كانت، ومن الخلق حتى يشبهوا خالق السماوات والأرض، كيف يشبهونه وهم أثر من آثار قدرته وإرادته؟ فالأثر لا يشابه مخترعه.

وهذا الأصل هو الأساس الأكبر في معرفة الله، والحجر الأساسي لصلة العبد بربه صلة صحيحة على أساس صحيح، وهو تنزيه خالق السماوات

---

(١) فتح الباري لابن رجب (٥/ ١٠٠).

والأرض عن مشابهة الخلق ...

وهذا الأصل هو الأصل الأعظم في التوحيد، وهو أساس الصلة الصحيحة بين العبد وربه، فمن حقق هذا الأصل قرب من الخير، ومن لم يحقق هذا الأصل جره إلى تشبيهات وإلى معان لا خلاص منها، فإذا حقق العبد هذا الأصل وألزم قلبه بأن يعلم أن خالق السماوات والأرض أعظم وأكبر وأنزه وأجل من أن يشبهه شيء من خلقه بأي صفة من صفاتهم؛ فإنه يكون قد طهر قلبه من دنس التعطيل، وأقذار التشبيه"(١).

وهو مما اتفقت عليه كلمة أهل السنة والجماعة، يقول ابن أبي العز: "اتفق أهل السنة على أن الله ليس كمثله شيء، لا في ذاته، ولا في صفاته، ولا في أفعاله"(٢).

وقد دل على نفي المماثلة في صفات الكمال الثابتة لله عَزَّوَجَلَّ الشرع، والعقل، مع الفطرة السليمة:

أما أدلة الشرع فمن أهمها ما يأتي:

الدليل الأول: الأدلة التي فيها نفي أن يكون لله عَزَّوَجَلَّ مثلٌ، أو كفءٌ، أو سميٌّ، في ذاته وأسمائه وصفاته:

فنفي المثل جاء في قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ

---

(١) العذب النمير (١/ ٣١٥ - ٣١٦).

(٢) شرح العقيدة الطحاوية ص (٥٧).

ﭐلْبَصِيرُ ﴾ [الشورى: ١١].

وهذه الآية من أعظم أدلة أهل السنة والجماعة على نفي المثل مع إثبات الصفة، بل هي دستور أهل السنة والجماعة في جميع الصفات المثبتة في الكتاب والسنة، فهم يثبتونها لله عَزَّوَجَلَّ مع نفي المثل عنه، يقول الهراس: "قوله: ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ﴾؛ هذه الآية المحكمة من كتاب الله عَزَّوَجَلَّ هي دستور أهل السنة والجماعة في باب الصفات، فإن الله عَزَّوَجَلَّ قد جمع فيها بين النفي والإثبات، فنفى عن نفسه المثل، وأثبت لنفسه سمعًا وبصرًا، فدل هذا على أن المذهب الحق ليس هو نفي الصفات مطلقًا كما هو شأن المعطلة، ولا إثباتها مطلقًا كما هو شأن الممثلة، بل إثباتها بلا تمثيل "(١).

ويبين الشنقيطي السر في ختم الآية بالسميع البصير، دون غيرهما من الصفات في قوله: "نفى عن نفسه جل وعلا مماثلة الحوادث بقوله: ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ﴾، وأثبت لنفسه صفات الكمال والجلال بقوله: ﴿ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ﴾ فصرح في هذه الآية الكريمة بنفي المماثلة مع الاتصاف بصفات الكمال والجلال.

والظاهر أن السر في تعبيره بقوله: ﴿ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ﴾، دون أن يقول مثلا: وهو العلي العظيم، أو نحو ذلك من الصفات الجامعة: أن السمع والبصر يتصف بهما جميع الحيوانات، فبين أن الله متصف بهما، ولكن وصفه بهما على أساس نفي المماثلة بين وصفه - تعالى - وبين صفات

(١) شرح الواسطية للهراس ص (١٠١).

خلقه، ولذا جاء بقوله: ﴿وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ بعد قوله: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾، ففي هذه الآية الكريمة إيضاح للحق في آيات الصفات لا لَبس معه، ولا شبهة البتة"(١).

أما نفي الكفء فجاء في قوله تعالى: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ۝١ ٱللَّهُ ٱلصَّمَدُ ۝٢ لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ ۝٣ وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ﴾ [الإخلاص: ١ - ٤].

يقول البغوي: "﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ ۝٣ وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ﴾ ... معناه: المثل؛ أي: هو أحد، وقيل: هو على التقديم والتأخير، مجازه: ولم يكن له أحد كفوًا، أي: مثلًا"(٢).

يقول ابن رجب في كلامه على سورة الإخلاص: "قد تضمنت هذه السورة العظيمة نفي نوعين عن الله - تعالى -:

أحدهما: المماثلة، ودل على نفيها قوله تعالى: ﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ﴾، مع دلالة قوله: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾ على ذلك؛ لأن أحديته تقتضي أنه متفرد بذاته وصفاته، فلا يشاركه في ذلك أحد.

والثاني: نفي النقائص والعيوب، وقد نفى منها التولد من الطرفين.

وتضمّنت إثبات جميع صفات الكمال بإثبات الأحدية، فالصمدية تثبت الكمال المنافي للنقائص، والأحدية تثبت الانفراد بذلك، فإن الأحدية

---

(١) أضواء البيان (٧/ ١١٤)، وانظر: العذب النمير (١/ ٣١٧).

(٢) تفسير البغوي ص (١٤٤٨).

تقتضي انفراده بصفاته وامتيازه عن خلقه بذاته وصفاته، والصمدية إثبات جميع صفات الكمال ودوامها وقدمها، فإن السيد الذي يُصمَد إليه لا يكون إلا متصفًا بجميع صفات الكمال التي استحق لأجلها أن يكون صمدًا، وأنه لم يزل كذلك ولا يزال، فإن صمديته من لوازم ذاته لا تنفك عنه بحال، ومن هنا فسر الصمد بالسيد الذي قد انتهى سؤدده، وفسره عكرمة بالذي ليس فوقه أحد"(١).

أما نفي السّميّ عن الله عَزَّوَجَلَّ ففي قوله تعالى: ﴿هَلۡ تَعۡلَمُ لَهُۥ سَمِيّٗا﴾ [مريم: ٦٥]، والمعنى: "أي: مثلا يستحق أن يسمى بأسمائه"(٢).

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية: "القرآن ملآن من توحيد الله تعالى، وأنه ليس كمثله شيء، فلا يمثل به شيء من المخلوقات في شيء من الأشياء؛ إذ ليس كمثله شيء، لا في ذاته، ولا في صفاته، ولا في أفعاله، ولا فيما يستحقه من العبادة والمحبة، والتوكل والطاعة، والدعاء وسائر حقوقه، قال تعالى: ﴿رَّبُّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ وَمَا بَيۡنَهُمَا فَٱعۡبُدۡهُ وَٱصۡطَبِرۡ لِعِبَٰدَتِهِۦۚ هَلۡ تَعۡلَمُ لَهُۥ سَمِيّٗا﴾ [مريم: ٦٥]، فلا أحد يساميه، ولا يستحق أن يسمى بما يختص به من الأسماء، ولا يساويه في معنى شيء من الأسماء، لا في معنى الحي، ولا العليم، ولا القدير، ولا غير ذلك من الأسماء"(٣).

---

(١) تفسير سورة الإخلاص "ضمن مجموع رسائل ابن رجب" (٤/ ٤٠٢ - ٤٠٣).

(٢) الجواب الصحيح (٣/ ٢٠٥).

(٣) مجموع الفتاوى (٢٧/ ٣٦٦).

الدليل الثاني: الأدلة التي فيها النهي عن جعل نِدّ لله عَزَّوَجَلَّ، وضرب المثل له، كما في قوله تعالى: ﴿فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَندَادًا﴾ [البقرة: ٢٢]، وقوله تعالى: ﴿فَلَا تَضْرِبُوا لِلَّهِ الْأَمْثَالَ ۚ إِنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ وَأَنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ [النحل: ٧٤].

ومثل هذه الآيات عامة في النهي عن ضرب المثل والنِّدّ لله عَزَّوَجَلَّ، ومن مثل شيئًا من صفاته بصفات المخلوقين فقد وقع فيما نهى الله عَزَّوَجَلَّ عنه.

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية: "الله - سبحانه - لا تضرب له الأمثال التي فيها مماثلة لخلقه؛ فإن الله لا مثيل له"[(١)].

ويقول الشنقيطي: "قوله تعالى: ﴿فَلَا تَضْرِبُوا لِلَّهِ الْأَمْثَالَ﴾: نهى الله - جل وعلا - في هذه الآية الكريمة خلقه أن يضربوا له الأمثال، أي: يجعلوا له أشباهًا ونظراء من خلقه، تعالى الله عن ذلك علوًّا كبيرًا.

وبين هذا المعنى في غير هذا الموضع؛ كقوله: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورى: ١١] الآية، وقوله: ﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُ كُفُوًا أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: ٤]، إلى غير ذلك من الآيات"[(٢)].

الدليل الثالث: الأدلة التي فيها إخباره عَزَّوَجَلَّ أن له المثل الأعلى؛ إذ لا مثل له، كما في قوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ الْمَثَلُ الْأَعْلَىٰ﴾ [النحل: ٦٠]، وقوله تعالى: ﴿وَلَهُ الْمَثَلُ الْأَعْلَىٰ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ [الروم: ٢٧].

---

(١) مجموع الفتاوى (٣/ ٣٠).

(٢) أضواء البيان (٣/ ٢٤٣).

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية: "لله المثل الأعلى فإنه لا يقاس بخلقه، ولا يمثل بهم، ولا تضرب له الأمثال، فلا يشترك هو والمخلوق في قياس تمثيل بمثل، ولا في قياس شمول تستوي أفراده، بل ﴿وَلَهُ ٱلْمَثَلُ ٱلْأَعْلَىٰ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ [الروم: ٢٧]"(١).

الدليل الرابع: الأسماء والصفات التي فيها نفي المثل عن الله عَزَّوَجَلَّ، كالأحد في قوله تعالى: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: ١].

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية: "كل ما وصف به الرب نفسه من صفاته فهي صفات مختصة به، يمتنع أن يكون له فيها مشارك أو مماثل، فإن ذاته المقدسة لا تماثل شيئًا من الذوات، وصفاته مختصة به فلا تماثل شيئًا من الصفات، بل هو سبحانه أحد صمد ﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ ۝٣ وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ﴾، فاسمه: الأحد، دل على نفي المشاركة والمماثلة، واسمه: الصمد، دل على أنه مستحق لجميع صفات الكمال"(٢)، ومر كلام ابن رجب قريبًا.

وأما **أدلة العقل** على تنزيه صفة الكمال الثابتة لله عَزَّوَجَلَّ عن المماثلة فمن وجوه:

الوجه الأول: أن الصّفة تابعة للموصوف:

فإذا عدمت المماثلة بين ذات الخالق والمخلوق عدمت المماثلة بين صفات الخالق والمخلوق؛ إذ الصفة تابعة للموصوف، يقول شيخ الإسلام

(١) مجموع الفتاوى (٥/ ٢٠١).

(٢) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية (١٧/ ١٠٧).

ابن تيمية: "القول في الصفات كالقول في الذات، فإن الله ليس كمثله شيء، لا في ذاته، ولا في صفاته، ولا في أفعاله، فإذا كان له ذات حقيقة لا تماثل الذوات، فالذات متصفة بصفات حقيقة لا تماثل صفات سائر الذوات"(١).

ويقول أيضًا: "إذا كانت نفسه المقدسة ليست مثل ذوات المخلوقين فصفاته كذاته، ليست كصفات المخلوقين، ونسبة صفة المخلوق إليه كنسبة صفة الخالق إليه"(٢).

الوجه الثاني: تماثل أسماء الصفات لا يقتضي تماثل الصفات:

وجود الأشياء له أربع حالات: وجود خطي رسمي، وذهني عقلي، ولفظي نطقي، وخارجي واقعي(٣)، وتماثل اللفظ في الخط والرسم وفي النطق واللفظ وفي الذهن والعقل لا يلزم منه التماثل في الوجود الخارجي الواقعي، وإنما التماثل في الخارج يكون في الذات أو في الصفات كلًّا أو بعضًا، وكلاهما مما ينزه الله عَزَّوَجَلَّ عنه.

فإذا كتبت ونطقت وتخيلت صفة العلم لا يلزم من ذلك أن يكون علم زيد كعلم عمرو في الخارج، فضلًا عن أن يكون علم الخالق كعلم المخلوق.

وبالمثال يتضح المقال: يقول شيخ الإسلام ابن تيمية: "إن الله تعالى أخبرنا عما في الجنة من المخلوقات من أصناف المطاعم، والملابس،

---

(١) التدمرية ص (٤٣).

(٢) مجموع الفتاوى (٣/ ٤٧).

(٣) انظر: مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية (٢/ ٤٢١)، ونونية ابن القيم ص (٥٦).

والمناكح، والمساكن، فأخبرنا أن فيها لبنًا وعسلًا وخمرًا وماء ولحمًا وحريرًا وذهبًا وفضة وفاكهة وحورًا وقصورًا، وقد قال ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: (ليس في الدنيا شيء مما في الجنة إلا الأسماء)(١).

وإذا كانت تلك الحقائق التي أخبر الله عنها هي موافقة في الأسماء للحقائق الموجودة في الدنيا وليست مماثلة لها، بل بينهما من التباين ما لا يعلمه إلا الله -تعالى-؛ فالخالق أعظم مباينة للمخلوقات منه مباينة المخلوق للمخلوق، ومباينته لمخلوقاته أعظم من مباينة موجود الآخرة لموجود الدنيا؛ إذ المخلوق أقرب إلى المخلوق الموافق له في الاسم من الخالق إلى المخلوق، وهذا بين واضح "(٢).

الوجه الثالث: تماثل الكامل والناقص ولو في صفة من الصفات نقص في الكامل:

فالله عَزَّوَجَلَّ كامل من جميع الوجوه، والمخلوق ناقص من جميع الوجوه، والتماثل في الصفة يوجب التماثل في الحكم(٣)، فالقول بتماثل صفة الخالق والمخلوق يوجب أن يكون الخالق كالمخلوق، فيلزم منه أن يكون الخالق قابلًا للعدم كالمخلوق، بل يلزم أن يكون الخالق مخلوقًا كالمخلوق، وهذا باطل، يقول شيخ الإسلام ابن تيمية: "قد علم بالشرع مع العقل أن الله – تعالى

(١) رواه الطبري في تفسيره (١/ ٢١٠).

(٢) مجموع الفتاوى (٣/ ٢٨)، وانظر: نفس المصدر (٥/ ٢٠٠) وما بعدها.

(٣) يقول شيخ الإسلام ابن تيمية في مجموع الفتاوى (١٧/ ٢٤٤): "إن حد المثلين أن يجوز على أحدهما ما يجوز على الآخر، ويجب له ما يجب له، ويمتنع عليه ما يمتنع عليه".

- ليس كمثله شيء، لا في ذاته، ولا في صفاته، ولا في أفعاله ... وقد علم بالعقل أن المثلين يجوز على أحدهما ما يجوز على الآخر، ويجب له ما يجب له، ويمتنع عليه ما يمتنع عليه، فلو كان المخلوق مماثلًا للخالق للزم اشتراكهما فيما يجب ويجوز ويمتنع، والخالق يجب وجوده وقدمه، والمخلوق يستحيل وجوب وجوده وقدمه، بل يجب حدوثه وإمكانه، فلو كانا متماثلين للزم اشتراكهما في ذلك، فكان كل منهما يجب وجوده وقدمه، ويمتنع وجوب وجوده وقدمه، ويجب حدوثه وإمكانه، فيكون كل منهما واجب القدم، واجب الحدوث، واجب الوجود ليس واجب الوجود، يمتنع قدمه لا يمتنع قدمه، وهذا جمع بين النقيضين "(١).

أما الفطرة فالله عَزَّوَجَلَّ فطر عباده على أنه أعظم وأجل من مخلوقاته، فلا يماثلها صفات كما لا يماثلها ذات.

المبحث الرابع
تنزيه الله عَزَّوَجَلَّ أن يكون له مشارك في صفة الكمال الثابتة له

من مذهب أهل السنة والجماعة في باب الصفات: تنزيه الله عَزَّوَجَلَّ أن يكون له مشارك في صفة الكمال الثابتة له، يقول شيخ الإسلام ابن تيمية: "كل ما وصف به الرب نفسه من صفاته فهي صفات مختصة به، يمتنع أن

---

(١) شرح العقيدة الأصفهانية ص (٣٢ - ٣٣)، وانظر: الجواب الصحيح (٣/ ٢٠٤ - ٢٠٥)، ومنهاج السنة النبوية (٢/ ١٨٤).

يكون له فيها مشارك أو مماثل، فإن ذاته المقدسة لا تماثل شيئًا من الذوات، وصفاته مختصة به فلا تماثل شيئًا من الصفات"[١].

ويقول ابن القيم: "إثبات صفات الكمال أصل التوحيد، ومن تمام هذا الإثبات: تنزيهه سبحانه عن سمات المحدثين، وخصائص المخلوقين"[٢]، فصفاته خاصة به، لا يشركه فيها أحد.

وجميع الأدلة في تنزيه الله عَزَّوَجَلَّ أن يكون له مثل في صفة الكمال الثابتة له دالة على تنزيه الله عَزَّوَجَلَّ أن يكون له مشارك في صفة الكمال الثابتة له، فالمشاركة نوع مماثلة، فإن أبيت فاجعلها من باب الأولى، فإذا انتفت المماثلة من خارج انتفت المشاركة من باب أولى، يقول شيخ الإسلام ابن تيمية: "تنزيه الله عما يستحق التنزيه عنه من مماثلة المخلوقين يمنع أن يشاركها في شيء من خصائصها، سواء كانت تلك الخاصة شاملة لجميع المخلوقات، أو مختصة ببعضها"[٣].

ومما يزاد من الأدلة النقلية والعقلية على ما مضى ما يأتي:

الدليل الأول: الأدلة النقلية التي فيها نفي الشريك عن الله عَزَّوَجَلَّ، فمن تمام الكمال أن لا يكون لله عَزَّوَجَلَّ شريك في أسمائه وصفاته، يقول شيخ الإسلام ابن تيمية: "نفي العيوب والنقائص يستلزم ثبوت الكمال، ونفي

(١) مجموع الفتاوى (١٧/ ١٠٧).

(٢) مدارج السالكين (٣/ ٤١٤).

(٣) درء التعارض (٤/ ١٤٤).

الشركاء يقتضي الوحدانية، وهو من تمام الكمال، فإن ما له نظير قد انقسمت صفات الكمال وأفعال الكمال فيه وفي نظيره، فحصل له بعض صفات الكمال لا كلها، فالمنفرد بجميع صفات الكمال أكمل ممن له شريك يقاسمه إياها"(١).

والأدلة التي فيها نفي الشريك عن الله عَزَّوَجَلَّ مشهورة معلومة، ولعل أظهر ما يتعلق بموضوعنا خاصة: الأدلة التي فيها نفي الشريك عن الله عَزَّوَجَلَّ؛ لأنها لا تستحق أن تتسمى بأسمائه وصفاته، ومنها:

أولًا: قوله تعالى: ﴿ وَجَعَلُوا۟ لِلَّهِ شُرَكَآءَ قُلْ سَمُّوهُمْ ﴾ [الرعد: ٣٣]، فنفى الله عَزَّوَجَلَّ عنه الشركاء بأنهم لا يستحقون أن يتسموا بأسمائه وصفاته، فلو صح لله عَزَّوَجَلَّ مثل أو مشارك في أسمائه أو صفاته لصح أن يكون له شريك في إلهيته، وعبادته، يقول أبو حيان في أثناء تَعداده تفسيراتِ أهل العلم للآية: "وقيل: سموهم إذا صنعوا وأماتوا وأحيوا لتصح الشركة"(٢).

ويقول الراغب: "قوله: ﴿ وَجَعَلُوا۟ لِلَّهِ شُرَكَآءَ قُلْ سَمُّوهُمْ ﴾ ... ليس المراد: أن يذكروا أساميها نحو اللات والعزى، وإنما المعنى: إظهار تحقيق ما تدعونه إلهًا، وأنه هل يوجد معاني تلك الأسماء فيها"(٣).

---

(١) مجموع الفتاوى (١٧/ ١٤٤).

(٢) البحر المحيط (٦/ ٣٩٣).

(٣) المفردات في غريب القرآن (٢٤٨)، وانظر: مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية (٦/ ١٩٤ - ١٩٥) و(١٥/ ١٩٦ - ١٩٧)، وتفسير ابن عطية ص (١٥٣٨ - ١٥٣٩)، =

ثانيًا: قوله تعالى: ﴿ قُلْ أَرُونِيَ ٱلَّذِينَ أَلْحَقْتُم بِهِۦ شُرَكَآءَ ۖ كَلَّا ۚ بَلْ هُوَ ٱللَّهُ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ ﴾ [سبأ: ٢٧]، فكونه عَزَّوَجَلَّ متسمّيًّا ومتّصفًا بأنه عزيز وحكيم ينفي عنه الشركة في أسمائه وصفاته، وفي عبوديته وإلهيته.

يقول ابن كثير: "قوله: ﴿ قُلْ أَرُونِيَ ٱلَّذِينَ أَلْحَقْتُم بِهِۦ شُرَكَآءَ ﴾؛ أي: أروني هذه الآلهة التي جعلتموها لله أندادًا، وصيرتموها له عدلًا، ﴿ كَلَّا ﴾؛ أي: ليس له نظير، ولا نديد، ولا شريك، ولا عديل، ولهذا قال: ﴿ بَلْ هُوَ ٱللَّهُ ﴾؛ أي: الواحد الأحد؛ الذي لا شريك له، ﴿ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ ﴾؛ أي: ذو العزة التي قد قهر بها كل شيء، وغلبت كل شيء، الحكيم في أفعاله وأقواله، وشرعه وقدره، تعالى وتقدس".

ويقول الشنقيطي: "قوله تعالى: ﴿ قُلْ أَرُونِيَ ٱلَّذِينَ أَلْحَقْتُم بِهِۦ شُرَكَآءَ ۖ كَلَّا ۚ بَلْ هُوَ ٱللَّهُ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ ﴾: أمر الله - جل وعلا - نبيه عَزَّوَجَلَّ في هذه الآية الكريمة أن يقول لعبدة الأوثان: أروني أوثانكم التي ألحقتموها بالله شركاء له في عبادته كفرًا منكم، وشركًا وافتراء ... وكما أنه في هذه الآية الكريمة أمرهم أن يروه إياها ليتبين بذلك بطلان عبادتها فقد أمرهم في آية أخرى أن يسموها بأسمائها؛ لأن تسميتها بأسمائها يظهر بها بعدها عن صفات الألوهية، وبطلان عبادتها ... وذلك في قوله تعالى: ﴿ وَجَعَلُوا۟ لِلَّهِ شُرَكَآءَ قُلْ سَمُّوهُمْ ۚ أَمْ تُنَبِّـُٔونَهُۥ بِمَا لَا يَعْلَمُ فِى ٱلْأَرْضِ أَم بِظَـٰهِرٍ مِّنَ ٱلْقَوْلِ ۗ بَلْ زُيِّنَ لِلَّذِينَ كَفَرُوا۟ مَكْرُهُمْ

=

والتفسير الوسيط للواحدي (٣/ ١٨).

وَصُدُّواْ عَنِ ٱلسَّبِيلِۗ وَمَن يُضۡلِلِ ٱللَّهُ فَمَا لَهُۥ مِنۡ هَادٍ ﴾ [الرعد: ٣٣] ... وقوله تعالى في هذه الآية الكريمة: ﴿كَلَّا ﴾ ردع لهم وزجر عن إلحاق الشركاء به، وقوله: ﴿بَلۡ هُوَ ٱللَّهُ ٱلۡعَزِيزُ ٱلۡحَكِيمُ ﴾، أي: والمتصف بذلك هو المستحق للعبادة"(١).

الدليل الثاني: وهو من الأدلة العقلية على نفي المشاركة: أن كل موجود مختص بما له من الصفات لا يشاركه فيها أحد، لا الخالق، ولا المخلوق، لا في الذات، ولا في الصفاتٍ، يقول شيخ الإسلام ابن تيمية: "ليس بين مخلوق ومخلوق في الخارج شيء مشترك بينهما، فكيف بين الخالق والمخلوق؟ "(٢).

ويقول شيخ الإسلام ابن تيمية أيضًا: "قول القائل: إن الاشتراك في الحقيقة لا يدل على الاشتراك في الحدوث لفظ مجمل، فإنا إذا قلنا: لله علم ولنا علم، أو له قدرة ولنا قدرة، أو له كلام ولنا كلام، أو تكلم بصوت ونحن نتكلم بصوت، وقلنا: صفة الخالق وصفة المخلوق اشتركتا في الحقيقة، فإن أريد بذلك أن حقيقتهما واحدة بالعين فهذا مخالف للحس والعقل والشرع.

وإن أريد بذلك أن هذه مماثلة لهذه في الحقيقة، وإنما اختلفتا في الصفات العرضية ... فهذا أيضًا من أبطل الباطل، وذلك يستلزم أن تكون حقيقة ذات البارئ عَزَّوَجَلَّ مماثلة لحقيقة ذوات المخلوقين.

---

(١) أضواء البيان (٦/ ٤٠٧).

(٢) مجموع الفتاوى (٥/ ٢٠٣).

وإن أريد بذلك أنهما اشتركا في مسمى العلم والقدرة والكلام فهذا صحيح، كما أنه إذا قيل: إنه موجود، أو إن له ذاتا، فقد اشتركا في مسمى الوجود والذات، لكن هذا المشترك أمر كلي لا يوجد كليا إلا في الأذهان، لا في الأعيان، فليس في الخارج شيء اشترك فيه مخلوقان، كاشتراك الجزئيات في كلياتها، بخلاف اشتراك الأجزاء في الكل، فإنه يجب الفرق بين قسمة الكلي إلى جزئياته، كقسمة الحيوان إلى: ناطق، وغير ناطق، وقسمة الإنسان إلى: مسلم، وكافر، وقسمة الاسم إلى: معرب، ومبني، وقسمة الكل إلى أجزائه، كقسمة العقار بين الشركاء، وقسمة الكلام إلى: اسم، وفعل، وحرف، ففي الأول إنما اشتركت الأقسام في أمر كلي، فضلًا عن أن يكون الخالق والمخلوقون مشتركين في شيء موجود في الخارج، وليس في الخارج صفة لله يماثل بها صفة المخلوق، بل كل ما يوصف به الرب تعالى فهو مخالف بالحد والحقيقة لما يوصف به المخلوق أعظم مما يخالف المخلوق المخلوق، وإذا كان المخلوق مخالفًا بذاته وصفاته لبعض المخلوقات في الحد والحقيقة فمخالفة الخالق لكل مخلوق في الحقيقة أعظم من مخالفة أي مخلوق فرض لأي مخلوق فرض، ولكن علمه ثبت له حقيقة العلم، ولقدرته حقيقة القدرة، ولكلامه حقيقة الكلام كما ثبت لذاته حقيقة الذاتية، ولوجوده حقيقة الوجود، وهو أحق بأن تثبت له صفات الكمال على الحقيقة من كل ما سواه"(١).

---

(١) مجموع الفتاوى (١٢/ ٩٦ – ٩٧).

المبحث الخامس
تنزيه صفة الكمال الثابتة لله عَزَّوَجَلَّ عن التحديد والتكييف

تنزيه صفة الكمال الثابتة لله عَزَّوَجَلَّ عن التحديد والتكييف هو من أهم أسس أهل السنة التي قام عليها مذهبهم في الأسماء والصفات، يقول الشنقيطي: "مبحث آيات الصفات دل القرآن العظيم أنه يتركز على ثلاثة أسس، من جاء بها كلها فقد وافق الصواب وكان على الاعتقاد الذي كان عليه النبي ﷺ وأصحابه والسلف الصالح، ومن أخلّ بواحد من تلك الأسس الثلاثة فقد ضل، وكل هذه الأسس الثلاثة يدل عليها قرآن عظيم"(١)، إلى أن قال: "الثالثة: أن تقطعوا أطماعكم عن إدراك حقيقة الكيفية"(٢).

فإثبات أهل السنة والجماعة لصفات الله عَزَّوَجَلَّ هو إثبات وجود مثل إثبات وجود ذات الله عَزَّوَجَلَّ، لا إثبات تحديد وتكييف؛ لأن "الكلام في الصفات فرع عن الكلام في الذات، وإثبات الذات إثبات وجود، لا إثبات كيفية، فكذلك إثبات الصفات"(٣)، إثبات وجود، لا إثبات تحديد وتكييف.

يقول الشنقيطي: "الصفات والذات من باب واحد، فكما أننا نثبت ذات

---

(١) منهج ودراسات في آيات الصفات ص (٣).

(٢) منهج ودراسات في آيات الصفات ص (٢٤)، وانظر: الصفات الإلهية في الكتاب والسنة ص (٦٥).

(٣) نقض المنطق ص (٣).

الله - جل وعلا - إثباتَ وجود وإيمان، لا إثبات كيفية مكيفة، فكذلك نثبت لهذه الذات الكريمة المقدسة صفاتِ إثبات وإيمان ووجود، لا إثبات كيفية وتحديد"(١).

ونفي التكييف مأثور عن جماعة من السلف كربيعة، ومالك، وابن عيينة، وغيرهم؛ لما سئلوا عن صفة الاستواء لله عَزَّوَجَلَّ فأجابوا: الاستواء معلوم، والكيف مجهول، والإيمان به واجب، والسؤال عنه بدعة.

فمعنى لفظ الاستواء معلوم، وكيفية استواء الله عَزَّوَجَلَّ مجهولة لنا، والإيمان به واجب، والسؤال عنه بدعة. وقد تلقى أهل العلم هذه المقالة بالقبول، وجعلوها دستورًا في جميع الصفات، فالوجه والعلم والكلام معلوم المعنى مجهول الكيف في حق الله عَزَّوَجَلَّ، وكذا سائر الصفات(٢).

وأهل السنة والجماعة يثبتون لله عَزَّوَجَلَّ وجودًا، وصفاتٍ، وكيفيةً، وحدًّا، وينفون علمهم بها، أو قدرتهم على الإحاطة بالعلم بها.

والأدلة التي مضت في تنزيه صفات الله عَزَّوَجَلَّ عن المثل هي أدلة تنزيهها عن التحديد والتكييف؛ لأن التحديد والتكييف نوع تمثيل، ومما يزاد عليها ما يأتي:

الدليل الأول: أن كل ما في الكتاب والسنة من أدلة إثبات ذات الله عَزَّوَجَلَّ

---

(١) منهج ودراسات لآيات الصفات ص (٢١).

(٢) انظر: مجموع الفتاوى (٣/ ١٦٨).

إنما هو إثبات وجود، لا إثبات تحديد وتكييف، والكلام في الصفات فرع عن الكلام في الذات، فيكون إثبات الصفات إثبات وجود، لا إثبات تحديد، وتكييف.

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية: "إن الكلام في الصفات فرع عن الكلام في الذات، يحتذى في ذلك حذوه، ومثاله، فإذا كان معلومًا أن إثبات الباري - سبحانه - إنما هو إثبات وجود، لا إثبات كيفية، فكذلك إثبات صفاته إنما هو إثبات وجود، لا إثبات تحديد وتكييف"(١).

الدليل الثاني: أن كل ما في الكتاب والسنة من أدلة الصفات إنما هو إثبات وجود وحقيقة، وليس في دليل واحد منها تحديد أو تكييف للصفة، فيجب الوقوف في إثباتها على ما ورد في الكتاب والسنة، يقول ابن أبي زمنين: "هذه صفات ربنا التي وصف بها نفسه في كتابه، ووصفه بها نبيه ﷺ، وليس في شيء منها تحديد، ولا تشبيه، ولا تقدير، فسبحان من ليس كمثله شيء وهو السميع البصير، لم تره العيون فتحده كيف هو كينونيته، لكن رأته القلوب في حقائق الإيمان به"(٢).

الدليل الثالث: أن كل ما في الكتاب والسنة من أدلة الصفات إنما هو إثبات وجود وحقيقة، وليس في دليل واحد منها تحديد أو تكييف للصفة، فتحديد الصفة أو تكييفها قول على الله عَزَّوَجَلَّ بلا علم، وقفو لما ليس لنا به

---

(١) الفتاوى (٥/ ٥٩).

(٢) أصول السنة لابن أبي زمنين ص (٧٤).

علم، وكلاهما نهانا الله عَزَّوَجَلَّ عنه في قوله: ﴿ قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ ٱلْفَوَٰحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَٱلْإِثْمَ وَٱلْبَغْيَ بِغَيْرِ ٱلْحَقِّ وَأَن تُشْرِكُوا۟ بِٱللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِۦ سُلْطَٰنًا وَأَن تَقُولُوا۟ عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴾ [الأعراف: ٣٣]، وقوله: ﴿ وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌ ۚ إِنَّ ٱلسَّمْعَ وَٱلْبَصَرَ وَٱلْفُؤَادَ كُلُّ أُو۟لَٰٓئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْـُٔولًا ﴾ [الإسراء: ٣٦].

يقول ابن عثيمين في بيان وجه الدلالة: "أما التكييف فهو أن يعتقد المثبت أن كيفية صفات الله - تعالى - كذا وكذا، من غير أن يقيدها بمماثل، وهذا اعتقاد باطل بدليل السمع، والعقل.

أما السمع: فمنه قوله تعالى: ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِهِۦ عِلْمًا ﴾ [طه: ١١٠].

وقوله: ﴿ وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌ ۚ إِنَّ ٱلسَّمْعَ وَٱلْبَصَرَ وَٱلْفُؤَادَ كُلُّ أُو۟لَٰٓئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْـُٔولًا ﴾.

ومن المعلوم أنه لا علم لنا بكيفية صفات ربنا؛ لأنه - تعالى - أخبرنا عنها، ولم يخبرنا عن كيفيتها، فيكون تكييفنا قفوًا لما ليس لنا به علم، وقولًا بما لا يمكننا الإحاطة به"(١).

الدليل الرابع: أن الله عَزَّوَجَلَّ نفى إحاطة الخلق بكيفية صفاته وذاته، فمن نفي إحاطة كيفية الصفة قوله تعالى: ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِهِۦ عِلْمًا ﴾ [طه: ١١٠]؛ على الصحيح(٢)، وقد يكون منه قوله تعالى: ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِشَىْءٍ مِّنْ عِلْمِهِۦٓ إِلَّا بِمَا

---

(١) القواعد المثلى ص (٦٥).

(٢) انظر: مجموع الفتاوى (١٦/ ٨٨ - ٨٩)، وتفسير البغوي ص (٨٢٧)، والصواعق =

شَآءَ ﴾ [البقرة: ٢٥٥]، فإذا جمعت هاتين الآيتين مع قوله تعالى: ﴿ فَٱعْلَمْ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ ﴾ [محمد: ١٩]، علمت أن المقصود هو نفي العلم بكيفية الصفة لا نفي العلم بالصفة.

ونفي العلم بكيفية الصفة نفي للعلم بكيفية الذات؛ لأن انتفاء العلم بكيفية الصفة انتفاء للعلم بكيفية الذات من باب الأولى.

ومن نفي إحاطة كيفية الذات والصفة: قوله تعالى: ﴿ لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَٰرُ وَهُوَ يُدْرِكُ ٱلْأَبْصَٰرَ ﴾ [الأنعام: ١٠٣]، فإذا جمعت هذه الآية مع مثل قوله تعالى: ﴿ وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ ﴿٢٢﴾ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ ﴾ [القيامة: ٢٢ - ٢٣]؛ علمت أن المقصود هو نفي إدراك كيفية الصفة لا نفي علم بعض الصفة[(١)]، يقول شيخ الإسلام ابن تيمية: "قال: ﴿ يَعْلَمُ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْ وَلَا يُحِيطُونَ بِهِۦ عِلْمًا ﴾ [طه: ١١٠]، والراجح من القولين: أن الضمير عائد إلى ﴿ يَعْلَمُ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْ ﴾، وإذا لم يحيطوا بهذا علمًا - وهو بعض مخلوقات الرب - فأن لا يحيطوا علمًا بالخالق أولى وأحرى ... فإذا قيل: ﴿ لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَٰرُ وَهُوَ يُدْرِكُ ٱلْأَبْصَٰرَ ﴾؛ أي: لا تحيط به؛ دل على أنه يوصف بنفي الإحاطة به مع إثبات الرؤية"[(٢)].

=

المرسلة (٤/ ١٣٧٢)، وانظر كلام الشنقيطي على الآية في: منهج ودراسات لآيات الصفات ص (٢٤).

(١) انظر: الإنصاف للباقلاني ص (٧١).

(٢) مجموع الفتاوى (١٦/ ٨٨ - ٨٩).

فالله عَزَّوَجَلَّ يُعلم ولا يُحاط به علمًا، ويُرى ولا يُدرك رؤيةً[١]، يقول ابن أبي العز معلقًا على قول الطحاوي: "بغير إحاطة، ولا كيفية"، يقول: "هذا لكمال عظمته وبهائه -، لا تدركه الأبصار ولا تحيط به، كما يعلم ولا يحاط به علمًا، قال تعالى: ﴿ لَّا تُدۡرِكُهُ ٱلۡأَبۡصَٰرُ ﴾، وقال تعالى: ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِهِۦ عِلۡمٗا ﴾)[٢].

ويقول الشنقيطي: "العقول البشرية عاجزة عن إدراك كيفية اتصاف الله - جل وعلا - بتلك الصفات؛ لأن قوله تعالى: ﴿ يَعۡلَمُ مَا بَيۡنَ أَيۡدِيهِمۡ وَمَا خَلۡفَهُمۡ وَلَا يُحِيطُونَ بِهِۦ عِلۡمٗا ﴾ [طه: ١١٠] صريح في أن إحاطة علم البشر به - جل وعلا - منفية نفيًا باتًّا قرآنيًّا"[٣].

ويلخص ابن القيم ما سبق بقوله: "إن الله - سبحانه - لا يحاط به علمًا، ولا معرفة، ولا رؤية، فهو أكبر من ذلك، وأجل، وأعظم، قال تعالى: ﴿ يَعۡلَمُ مَا بَيۡنَ أَيۡدِيهِمۡ وَمَا خَلۡفَهُمۡ وَلَا يُحِيطُونَ بِهِۦ عِلۡمٗا ﴾ [طه: ١١٠]"[٤].

ومما يلحق بهذا الدليل: نفي علم الخلق بتأويل كيفية صفة الله عَزَّوَجَلَّ في مثل قوله تعالى: ﴿وَمَا يَعۡلَمُ تَأۡوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ ﴾ [آل عمران: ٧]، مع العلم بمعنى الصفة، والإيمان بوجود الذات، يقول شيخ الإسلام ابن تيمية: "تأويل

---

(١) من كلام الباقلاني في الإنصاف ص (٧١).

(٢) شرح العقيدة الطحاوية ص (٢٢٥)، وانظر: نفس المصدر ص (٢١٥).

(٣) آداب البحث والمناظرة ص (٣٦٨).

(٤) مدارج السالكين (٣/ ٣١٦).

الصفات هو الحقيقة التي انفرد الله تعالى بعلمها، وهو الكيف المجهول الذي قال فيه السلف كمالك وغيره: الاستواء معلوم، والكيف مجهول، فالاستواء معلوم، يعلم معناه ويفسر ويترجم بلغة أخرى، وهو من التأويل الذي يعلمه الراسخون في العلم، وأما كيفية ذلك الاستواء فهو التأويل الذي لا يعلمه إلا الله تعالى"(١).

الدليل الخامس: دليل الإجماع الذي ذكره شيخ الإسلام ابن تيمية في قوله: "قد أطلق غير واحد ممن حكى إجماع السلف -منهم الخطابي- مذهب السلف: أنها تجرى على ظاهرها، مع نفي الكيفية والتشبيه عنها، وذلك أن الكلام في الصفات فرع على الكلام في الذات، يحتذى حذوه، ويتبع فيه مثاله، فإذا كان إثبات الذات إثبات وجود، لا إثبات كيفية، فكذلك إثبات الصفات إثبات وجود، لا إثبات كيفية"(٢).

الدليل السادس: أن الشيء لا تدرك كيفية ذاته أو صفته إلا بمشاهدته أو مشاهدة نظيره، وكلاهما ممتنع في حق الله عَزَّوَجَلَّ في الدنيا(٣)، أما في الآخرة فيستدل بما ورد من الرؤية وغيرها بما سبق في نفي الإحاطة.

الدليل السابع: أن المخلوق عاجز عن معرفة كيفية كثير من المخلوقات ومنها نفسه، فعجزه عن معرفة كيفية صفة الباري من باب أولى.

---

(١) مجموع الفتاوى (٥/ ٣٦ - ٣٧).

(٢) مجموع الفتاوى (٦/ ٣٥٥).

(٣) انظر: مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية (٣/ ٣٣).

المبحث السادس
تنزيه الله عَزَّوَجَلَّ عن صفات النقص المضادة لصفة الكمال الثابتة لله عَزَّوَجَلَّ

ثبوت صفة الكمال لله عَزَّوَجَلَّ ينفي عنه ضدها من صفات النقص، يقول ابن القيم: "ذات الرب أكمل من كل ذات على الإطلاق، بل ليس الكمال المطلق التام من كل وجه إلا له وحده، فيستحيل وصفه بما يضاد كماله، وكل ما وصف به نفسه أو وصفه به رسوله فهو صفة كمال ثبوتها له أكمل من نفيها عنه، وقد اتفقت الأمم على أن الله سبحانه موصوف بالكمال، منزّه عن أضداده، وإن تنازعوا في كون الصفة المعينة والفعل المعين كمالًا، أو ليس بكمال"(١).

والأدلة على تنزيه الله عَزَّوَجَلَّ عن صفات النقص التي هي ضد صفة الكمال الثابتة لله عَزَّوَجَلَّ متداخلة مع بعض ما سبق من أمور: فثبوت صفة الكمال لله عَزَّوَجَلَّ نفي للماثلة والمشاركة، فالمماثلة والمشاركة نقص.

وثبوت كمال صفة الكمال لله عَزَّوَجَلَّ نفي لعدمها أو عدم كمالها، والعدم وعدم الكمال نقص.

يقول ابن القيم: "إن النقص منتف عن الله عَزَّوَجَلَّ عقلًا، كما هو منتف عنه سمعًا، والعقل والنقل يوجب اتصافه بصفات الكمال، والنقص هو ما يضاد

---

(١) الصواعق المرسلة (٣/ ١٠١٠).

صفات الكمال، فالعلم والقدرة والإرادة والسمع والبصر والكلام والحياة صفات كمال، وأضدادها نقص، فوجب تنزيهه عنها لمنافاتها لكماله"(١).

ويزاد على هذه الأدلة دليل عقلي مهم، وهو: أنّ النقيضَين الكامِلَين لا يجتمعان ولا يرتفعان، فالمحل إما أن يكون موصوفًا بالموت أو الحياة، فلا يوصف بهما، ولا يخلو منهما، فثبوت كمال الحياة لله عَزَّوَجَلَّ ينفي عنه الموت، والسنة، والنوم، والعجز ... وكذا سائر الصفات.

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية: "هو سبحانه وصف نفسه بالعلو، وهو من صفات المدح له بذلك والتعظيم؛ لأنه من صفات الكمال، كما مدح نفسه بأنه العظيم والعليم والقدير والعزيز والحليم ونحو ذلك، وأنه الحي القيوم ونحو ذلك من معاني أسمائه الحسنى، فلا يجوز أن يتصف بأضداد هذه، فلا يجوز أن يوصف بضد الحياة والقيومية والعلم والقدرة، مثل الموت والنوم والجهل والعجز واللغوب، ولا بضد العزة وهو الذل، ولا بضد الحكمة وهو السفه، فكذلك لا يوصف بضد العلو وهو السفول، ولا بضد العظيم وهو الحقير، بل هو سبحانه منزه عن هذه النقائص المنافية لصفات الكمال الثابتة له، فثبوت صفات الكمال له ينفي اتصافه بأضدادها، وهي النقائص"(٢).

---

(١) شفاء العليل (٣/ ١٠٩٣).

(٢) مجموع الفتاوى (١٦/ ٩٧ – ٩٨).

الخاتمة

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، وتتوالى المكرمات، وتزكو الطاعات، أحمده تعالى، وأشكره تبارك، على ما تفضل به من فتح الباب، وتفصيل بعض الجواب فيما يشمله التنزيه في السنة والكتاب، الذي من أهم ما جاء فيه ما يأتي:

- التنزيه من: تَنَزَّهَ، يتنزه، تنزيهًا، وأصل الكلمة يدل على البعد، والمقصود بالتنزيه في حق الله عَزَّوَجَلَّ: تبعيد الله عَزَّوَجَلَّ من النقائص لكمال صفاته، فكمال الله عَزَّوَجَلَّ من كل وجه يبعده من النقص من كل وجه.

- أن التنزيه في صفات الكمال الثابتة لله عَزَّوَجَلَّ يشمل أمورًا؛ **الأول**: تنزيه صفة الكمال الثابتة لله عَزَّوَجَلَّ عن النقص، **والثاني**: تنزيه صفة الكمال الثابتة لله عَزَّوَجَلَّ عن العدم، **والثالث**: تنزيه الله عَزَّوَجَلَّ أن يكون له مثل في صفة الكمال الثابتة له، **والرابع**: تنزيه الله عَزَّوَجَلَّ أن يكون له مشارك في صفة الكمال الثابتة له، **والخامس**: تنزيه صفة الكمال الثابتة لله عَزَّوَجَلَّ عن التحديد والتكييف، **والسادس**: تنزيه الله عَزَّوَجَلَّ عن صفات النقص المضادة لصفة الكمال الثابتة لله عَزَّوَجَلَّ.

- أن هذه الأمور مما ثبت تنزيه الله عَزَّوَجَلَّ عنها شرعًا، ومصدقة عقلًا، وبعضها مركوز فطرةً.

ثبت المراجع

- الأسماء والصفات، أحمد بن الحسين أبو بكر البيهقي، حققه وخرج أحاديثه وعلق عليه: عبد الله بن محمد الحاشدي، قدم له: فضيلة الشيخ مقبل بن هادي الوادعي، مكتبة السوادي، جدة، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ.

- أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن، محمد الأمين الشنقيطي، خرج آياته، وأحاديثه: محمد عبد العزيز الخالدي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ.

- البحر المحيط، لمحمد، بن يوسف، الشهير بأبي حيان الأندلسي، دراسة وتحقيق الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، والشيخ على محمد عوض، قرَّظه الأستاذ الدكتور عبد الحي الفرماوي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ.

- بدائع الفوائد، محمد بن أبي بكر بن أيوب ابن قيم الجوزية، تقريظ وتقديم: الدكتور وهبة الزحيلي، دار الخير بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ.

- تاج العروس من جواهر القاموس، محمد بن محمد الزبيدي، تحقيق: مجموعة من المحققين، دار الهداية.

- التدمرية، شيخ الإسلام ابن تيمية، تحقيق الدكتور. محمد بن عودة السعوي، مكتبة العبيكان، الرياض، الطبعة الخامسة، ١٤١٩هـ.

- تفسير ابن أبي حاتم، عبد الرحمن بن محمد بن إدريس الرازي، تحقيق: أسعد محمد الطيب، المكتبة العصرية، صيدا.

- تفسير ابن عطية، لعبد الحق، بن عطية، الأندلسي، دار ابن حزم، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٣هـ.

- تفسير الطبري (جامع البيان في تأويل القرآن)، محمد بن جرير الطبري، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٢٠هـ.

- تفسير القرآن العظيم، لأبي الفداء إسماعيل بن كثير، تحقيق: مصطفى السيد محمد، ومحمد السيد رشاد، ومحمد فضل العجماوي، وعلي أحمد عبد الباقي، وحسن عباس قطب، دار عالم الكتب، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢٥هـ.

- جامع البيان في تأويل القرآن، الإمام محمد بن جرير الطبري، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٢٠هـ.

- الجامع لأحكام القرآن، لمحمد بن أحمد، القرطبي، اعتنى به، وصححه: الشيخ هشام البخاري، دار احياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ.

- الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح، شيخ الإسلام ابن تيمية، تحقيق، وتعليق: الدكتور علي بن حسن بن ناصر، والدكتور عبد العزيز العسكر، والدكتور حمدان الحمدان، دار العاصمة، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ.

- درء تعارض العقل والنقل (موافقة صحيح المنقول لصريح المعقول)، شيخ الإسلام ابن تيمية، تحقيق: الدكتور محمد رشاد سالم، دار الكنوز الأدبية.

- شرح العقيدة الأصفهانية، شيخ الإسلام ابن تيمية، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ.

- شرح العقيدة الطحاوية، علي بن علي بن أبي العز الحنفي، حققه وعلق عليه وخرج أحاديثه وقدم له: الدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركي وشعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤١٣هـ.

- شرح العقيدة الواسطية، لمحمد خليل هراس، راجعه: عبد الرزاق عفيفي، من مطبوعات الجامعة الإسلامية، الطبعة السادسة، ١٤١٧هـ.

- شفاء العليل في مسائل القضاء والحكمة والتعليل، محمد بن أبي بكر بن أيوب ابن قيم الجوزية، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثانية و١٤١٣هـ.

- صحيح البخاري، لمحمد بن إسماعيل، البخاري، دار السلام، الرياض، الطبعة الثانية، ١٤١٩هـ.

- صحيح مسلم، لمسلم بن الحجاج، القشيري، دار السلام، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ.

- الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة، لمحمد بن أبي بكر ابن القيم، حققه وخرج أحاديثه وعلق عليه وقدم له: الدكتور علي بن محمد الدخيل الله، دار العاصمة، الرياض، الطبعة الثالثة، ١٤١٨هـ.

- طريق الهجرتين وباب السعادتين، محمد بن أبي بكر ابن قيم الجوزية، تحقيق: سيد إبراهيم بن عمران، دار الحديث، القاهرة.

- العظمة، عبد الله بن محمد الأصبهاني، تحقيق: رضاء الله بن محمد المباركفوري، دار العاصمة، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ.

- فتح الباري في شرح صحيح البخاري، ابن رجب الحنبلي، تحقيق: أبي معاذ طارق بن عوض الله بن محمد، دار ابن الجوزي، الدمام، الطبعة الثالثة، ١٤٢٥هـ.

- القاموس المحيط، لمجد الدين، محمد بن يعقوب الفيروزآبادي، بإشراف: محمد نعيم العرقسوسي، دار الرسالة، بيروت، الطبعة السادسة، ١٤١٩هـ.

- مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية، جمع: محمد بن عبد الرحمن بن قاسم، طبع مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف في المدينة المنورة، ١٤٢٥هـ.

- مدارج السالكين بين إياك نعبد وإياك نستعين، محمد بن أبي بكر بن أيوب ابن قيم الجوزية، تحقيق وتعليق / محمد البغدادي، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤١٦هـ.

- معالم التنزيل، محيي السنة البغوي، دار ابن حزم، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٣هـ.

- معجم الصحاح، إسماعيل بن حماد الجوهري، اعتنى به: خليل مأمون شيحا، دار المعرفة، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٢٨هـ.

- معجم تهذيب اللغة، محمد بن أحمد الأزهري، تحقيق: الدكتور رياض زكي قاسم، دار المعرفة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ.

- معجم مقاييس اللغة، أحمد بن فارس، اعتنى به: الدكتور محمد عوض مرعب والآنسة فاطمة محمد أصلان، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ.

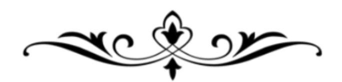
- المفردات في غريب القرآن، الراغب الأصفهاني، ضبطه وراجعه: محمد خليل العيتاني، دار المعرفة، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٢٠هـ.

- منهاج السنة النبوية، أحمد بن عبد الحليم شيخ الإسلام ابن تيمية، تحقيق: الدكتور محمد رشاد سالم، مكتبة ابن تيمية، الطبعة الثانية، ١٤٠٩هـ.

- موسوعة الصحيح المسبور من التفسير بالمأثور، أ. د. حكمت بن بشير بن ياسين، دار المآثر للنشر، والتوزيع، والطباعة، المدينة النبوية، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ.

- النبوات، شيخ الإسلام ابن تيمية، تحقيق: الدكتور عبد العزيز الطويان، مكتبة أضواء السلف، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ.

- النهاية في غريب الحديث والأثر، المبارك بن محمد الجزري (ابن الأثير)، اعتنى به: رائد بن صبري ابن أبي علفة، بيت الأفكار الدولية.



فهرس الموضوعات

